

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠٥ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية في الإقليم المصري والقوانين المعدلة له ؛
وعلى موافقة لجنة شئون أعضاء قسم الرقابة بالنيابة الإدارية بمجلسه يوم ٢٦ أبريل ١٩٦٢ ؛

قرر :

مادة ١ - عين كل من السادة أعضاء الرقابة الإدارية من فئة "أ" المذكورة أسمائهم فيما بعد في وظيفة رئيس إدارة بالمرتب الموضع قرين اسم كل منهم :

- (١) محمد قدرى أحمد الخطيب ، بمرتب قدره ٨٦٤ جنيها سنويا
- (٢) محمد على يوسف ، " " " " ٨٠٤ " " "
- (٣) محمد حسن مبروك ، " " " " ٨٠٤ " " "
- (٤) محمد كامل حسن ، " " " " ٨٠٤ " " "

مادة ٢ - عين كل من السادة أعضاء الرقابة الإدارية من فئة "ب" المذكورة أسمائهم فيما بعد في وظيفة عضو رقابة فئة "أ" بالمرتب الموضع قرين اسم كل منهم :

- (١) الحديدي أحمد صالح بدير ، بمرتب قدره ٥٨٨ جنيها سنويا
- (٢) محمد وجيه رياض الدجوى ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٣) محمود عبد الفتاح عطا الله ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٤) أحمد الهادي على نصار ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٥) صلاح الدين إبراهيم السيد ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٦) كمال أحمد السيد متولى ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٧) محمد عبد المجيد محي الدين ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٨) محمد محمد فهمي يوسف ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (٩) محمود محمد عبد الهادي دياب ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (١٠) عبد القادر عبد العظيم ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (١١) على توفيق هدايت ، " " " " ٥٨٨ " " "
- (١٢) مصطفى رضوان عنان ، " " " " ٥٨٨ " " "

مادة ٣ - عدل مرتب كل من السيدين / سعد محمد جلال ، حسن محمد شاذي عضوي الرقابة الإدارية من الفئة "ب" ليكون ٥٠٤ جنيها سنويا.

مادة ٤ - على وزير الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولي سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

كشف رقم "٢"

بيانات المشروعات التي تنقل الى وزارة البحث العلمى
من وزارة الحربية

- (١) تصميم مراكز البحوث بالبحيرات .
- (٢) تدعيم المزارع السمكية .
- (٣) إنشاء محطة بحوث لمصايد الأسماك .
- (٤) حصر الثروة السمكية وتحسين طرق وأدوات الصيد .
- (٥) تحسين إحصاء الثروة السمكية .
- (٦) إنشاء مركز لبحوث الأسماك بحيرة ناصر .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٤٠٤ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاکم التأديبية ، والقوانين المعدلة له ؛
وبناء على ما عرضه مدير النيابة الإدارية ؛

قرر :

مادة ١ - عين وكيلًا عاما للنيابة الإدارية كل من السادة :

لطيف برجس يوسف ، رئيس النيابة الإدارية

محمد سيد أحمد الشرقاوى ، رئيس النيابة الإدارية

محمد محمود سيد أحمد نمر ، رئيس النيابة الإدارية

مادة ٢ - على وزير الدولة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٧ صفر سنة ١٣٨٢ (١٩ يولي سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر